منظمة التعاون الإسلامي

OIC/PAL-02/NY2019/6COM/REP/FINAL

تقرير اجتماع

اللجنة السداسية المعنية بفلسطين

المقدم إلى

الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي

مقر الأمم المتحدة، نيويورك

25 سبتمبر 2019

تقرير اجتماع اللجنة السداسية المعنية بفلسطين المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي المقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
مقر الأمم المتحدة، نيويورك سبتمبر 2019

أولاً: اجتمعت اللجنة السداسية المعنية بفلسطين، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، في مقر الأمم المتحدة برئاسة معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

ثانياً: حضر الاجتماع أصحاب المعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة التالية:

- جمهورية باكستان الإسلامية،
- جمهورية السنغال،
- جمهورية غينيا،
- دولة فلسطين،
- ماليزيا،

وحضرت الدول الأعضاء التالية كمدعوين: تركيا، الاردن، الجزائر وأفغانستان.

-

ثالثاً: افتتح الأمين العام الاجتماع بكلمة أكد فيها موقف المنظمة الثابت تجاه قضية فلسطين والقدس الشريف ودعا إلى حشد كل الجهود السياسية والقانونية لتوظيف الاجماع الدولي الحالي على رؤية حل الدولتين من أجل إطلاق عملية سلام برعاية دولية متعددة الأطراف، ووفق جدول زمني محدد، استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وأكد على ضرورة مواصلة الضغط على مجلس الأمن الدولي لاتخاذ إجراءات عملية لوضع حد لسياسات إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية؛ وانتهاكاتها الخطيرة في القدس الشريق وسياساتها القائمة على تهويد تهجير السكان وهدم البيوت والموافقة على عضوية فلسطين الدائمة في الأمم المتحدة، والمطالبة بتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني.

رابعاً: ألقى مساعد وزير خارجية فلسطين كلمة تضمنت عرضاً للوضع الخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة خاصة في القدس الشرقية، وسياسات الاستيطان الاستعماري والتدابير والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تهدف إلى تهويد المدينة المقدسة. كما شدد على المخاطر التي تنطوي عليها الاعتداءات والاستفزازات والتحريضات الإسرائيلية على الحرم الشريف والمسجد الأقصى المبارك وضرورة وقوف البلدان الإسلامية بقوة مع الشعب الفلسطيني من خلال رفض جميع الأعمال غير المشروعة وحماية الحرم الشريف. وأكد على أهمية

اتخاذ كافة الخطوات العملية المطلوبة لتحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس المرجعيات الدولية المتفق عليها، واستنادا للمبادرة التي قدمها فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في مجلس الأمن عام 2018، لإطلاق عملية سياسية ذات مصداقية من خلال آلية دولية متعددة الأطراف.

خامساً: ألقى أعضاء اللجنة كلمات أكدوا فيها دعم دولهم للحقوق الفلسطينية والموقف الفلسطيني الثابت وطالبوا المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته لحمل إسرائيل على إنهاء انتهاكاتها للقانون الدولي والاعتداءات على الشعب الفلسطيني. كما طالبوا بممارسة ضغط على إسرائيل لإجبارها على إنهاء الحصار الذي فرضته على قطاع غزة ووقف جميع أنشطة الاستيطان والانتهاكات في مدينة القدس، واستئناف عملية السلام وفقاً للأسس التي بنيت عليها، وتنفيذ القرارات الدولية بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي.

سادساً: قدمت اللجنة التوصيات التالية للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

1. تأكيد الاجتماع جميع القرارات الخاصة بقضية فلسطين والقدس والصراع العربي الإسرائيلي التي صدرت عن القمم الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية ولجنة القدس.

2. تجديد الاجتماع تأكيد الصبغة المركزية لقضية القدس الشريف للأمة الإسلامية وضرورة الحفاظ على طابعها العربي الإسلامي والدفاع عن حرمة المواقع الإسلامية والمسيحية. كما جدد الاجتماع تأكيد إدانة التدابير الإسرائيلية غير القانونية وغير الشرعية التي تهدف إلى تغيير وضع المدينة وبنيتها السكانية وطابعها العربي الإسلامي، خاصة من خلال الممارسات الاستعمارية غير القانونية بما في ذلك أنشطة الاستيطان وبناء جدار الضم والفصل العنصري داخل المدنية وحولها من أجل عزلها عن محيطها الفلسطيني.

3. جدد الاجتماع تأكيد دعمه المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني وممارسة سيادته في إطار دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. ودعا الاجتماع دول العالم لدعم حق فلسطين للحصول على اعتراف الأمم المتحدة بدولتها على حدود الرابع من يونيو 1967.

4. أكد الاجتماع أن السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، كخيار استراتيجي لن يتحققا ألا بانسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الكامل من أرض دولة فلسطين المحتلة منذ العام 1967، وفي مقدمتها القدس الشريف، وفق القانون الدولي وما نصت عليه القرارات الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية بعناصرها كافة، وتسلسلها الطبيعي كما وردت في قمة بيروت في العام 2002، والتي نصت أن السلام مع إسرائيل يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وفق القرار 194 (1948).

5. أكد الاجتماع أن أي مبادرة أو صفقة أو خطة، تقدم من أي طرف كان، لا تتسق مع المرجعيات الدولية المتفق عليها والتي تقوم عليها عملية السلام في الشرق الأوسط، مرفوضة، ولن تحقق اية نتائج وسيكون مصيرها الفشل، ويدعوا في هذا الصدد الدول الاعضاء الى التصدي الى أي ضغوط سياسية أو مالية على الشعب الفلسطيني وقيادته لفرض حلول غير عادلة للقضية الفلسطينية وتمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والاستقلال.

6. كذلك دان الاجتماع عملية القرصنة الممنهجة التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأموال الشعب الفلسطيني، وسرقة عائدات الضرائب الفلسطينية، ومخصصات ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، ويطالب المجتمع الدولي بإدانة ووقف هذه القرصنة وغيرها من الممارسات الإسرائيلية.

7. أكد رفضه المطلق وإدانته الشديدة إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عزمه "فرض السيادة الاسرائيلية على جميع مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات بالضفة الغربية المحتلة"، واعتبر هذا التصعيد الخطير اعتداءً سافراً جديداً على الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها القرارات رقم 181(1947)، و 242 (1967) و 252 (1968) و 338 (1973) و425 (1978) و465 (1980) و 476 (1980) و 478 (1980) و681 (1990) و 1073 (1996) و1397 (2002) و 1435 (2002) و 1515 (2003)، بما في ذلك قرار مجلس الامن 2334 (2016)؛

8. أكد قراره التصدي بقوة لهذا الإعلان العدواني الخطير، واتخاذ كافة الإجراءات والخطوات السياسية والقانونية الممكنة بما في ذلك التحرك لدى مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمحاكم الدولية، وأي من المنظمات والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، لمواجهة هذه السياسة الاستعمارية والتوسعية، كما حث جميع الدول الأعضاء في المنظمة على إثارة قضية فلسطين وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته غير الشرعية خلال انعقاد الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

9. أكد الاجتماع دعمه القوي المستمر لجهود فلسطين لتدويل قضية فلسطين والمضي قُدماً في جهودها الرامية لاستصدار قرار من مجلس الأمن يُحدد إطاراً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتوفير آليات دولية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ورحب بانضمام دولة فلسطين لعدد من المعاهدات الدولية وقدم الاجتماع دعمه القوي لجهود دولة فلسطين لإكمال انضمامها لمزيد من المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية.

10. أكد الاجتماع مجدداً حقوق اللاجئين الفلسطينيين بمقتضى القانون الدولي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194(ثالثاً) الذي صدر بتاريخ 11 ديسمبر 1948.

11. جدد الاجتماع تأكيد عدم قانونية التدابير الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة التي ترمي إلى ضمها وتهويدها وتغيير طابعها السكاني والجغرافي. وحذر الاجتماع من أعمال الحفريات الخطيرة التي تنفذها إسرائيل أسفل المسجد الأقصى المبارك. وطالب المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن الدولي واليونسكو، بتحمّل مسؤولياته في حمل إسرائيل على احترام القانون الدولي وإنهاء ممارساتها غير القانونية وغير الشرعية في القدس الشرقية المحتلة.

12. كذلك دان الاجتماع بشدة سياسة إسرائيل وممارساتها الاستيطانية غير القانونية داخل الأراضي الفلسطينية وبناء جدار الضم والفصل العنصري الذي سبّب مصادرة أراضٍ وممتلكات فلسطينية وعزل أعداد كبيرة من القرى والبلدات والمدن الفلسطينية. واستمرار وتصاعد عدوانها على الشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف ومحيطها، ولهدمها وسطوها على منازل الفلسطينيين وممارساتها الاستعمارية بما فيها أنشطتها الاستيطانية وبناء جدار الضم والتوسع العنصري وغيرها من الأعمال التي تقوم بها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

13. رحب الاجتماع بنتائج تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الاحتجاجات في الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، واحداث مسيرات العودة في غزة، الصادر في 28 فبراير 2019، والذي يرصد الجرائم الاسرائيلية الممنهجة وواسعة النطاق التي ترتكب ضد المدنيين الفلسطينيين، ويبرز اهمية مساءلة ومحاسبة المسؤولين الاسرائيليين على جرائمهم، وضرورة عدم افلاتهم من العقاب، ويدعو الى تنفيذ ما جاء من توصيات في تقرير اللجنة.

14. دعا الاجتماع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى الإسراع في التعامل مع الإحالة التي قدمتها دولة فلسطين، وفتح التحقيق الجنائي ضد إسرائيل، في ظل استمرار ارتكابها للجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها في القدس الشرقية.

15. أعرب الاجتماع عن عميق انشغاله إزاء تصاعد أعمال العنف والاستفزاز والتحريض والإرهاب التي يرتكبها مستوطنون إسرائيليون متطرفون بحق السكان الفلسطينيين المدنيين وممتلكاتهم.

16. دعا الاجتماع الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة لحظر دخول أي منتجات من المستوطنات الإسرائيلية إلى أسواقها وذلك تنفيذاً للالتزامات المتضمنة في المعاهدات الدولية، ومنع المستوطنين الإسرائيليين من دخول أراضيها، وفرض عقوبات على الشركات والأجهزة التي تُسهم في بناء الجدار العازل وفي الأعمال الإسرائيلية غير القانونية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة.

17. دعا الاجتماع المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤوليته في الضغط على إسرائيل لرفع الحصار وإنهاء إغلاق قطاع غزة، وإزالة حواجز الطرق التي تقطع أوصال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتقيّد حركة المواطنين الفلسطينيين.

18. دان الاجتماع تحدي إسرائيل للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي صدر في 9 /7/ 2004، وعدم امتثالها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ES-15/10 بتاريخ 20 /7/ 2004، وتماديها في بناء الجدار على الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل القدس الشرقية وحولها. وعليه، جدد الاجتماع دعوته لاحترام الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وتنفيذ القرار المذكور، ودعا جميع الدول لفرض عقوبات جزائية على الكيانات والشركات التي تُسهم في بناء الجدار ومنظومته.

19. أكد الاجتماع على القرارات الدولية ذات الصلة التي صدرت بشأن فلسطين والعمل على تنفيذها وضمان الالتزام بمبادئ وقرارات القانون الدولي، بما في ذلك قانون حماية البشر، خاصة أحكام معاهدة جنيف بشأن حماية المدنيين في أوقات الحرب الذي صدر في 12 /8/ 1949.

20. جدد الاجتماع تأكيد دعمه للسلام الشامل على أساس قرارات الأمم المتحدة الواردة في هذا الشأن، بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242(1967) ورقم 338(1973) ورقم 1397(2002) ورقم 1515(2003)، وكذلك المبادئ المتفق عليها التي تدعو إسرائيل للانسحاب الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

21. أعرب الاجتماع عن انشغاله العميق إزاء الأحوال المأساوية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية. وطالب المجتمع الدولي، ممثلاً في المنظمات الدولية الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، بفضح ممارسات إسرائيل غير الإنسانية في سجونها وممارسة الضغط على إسرائيل لإطلاق سراح جميع الاسرى الفلسطينيين المعتقلين في سجونها.

22. جدد الاجتماع تأكيد المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى يتم الوصول إلى حل عادل وشامل يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال وتجسيد دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

23. أكد الاجتماع مجدداً رفض القرار غير القانوني الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمةً مزعومةً لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها، باعتباره قراراً باطلاً ولاغياً وانتهاكا لقرارات الشرعية الدولية؛ واكد مجدداً موقفنا بأن مدينة القدس ستظل العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، وأن هذه القرار لن يغير الوضع القانوني للمدينة المحتلة ولا يضفي أي شرعية على ضمها غير القانوني من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

24. ودعا الاجتماع الدول الأعضاء لمقاطعة تلك الدول التي قامت بالفعل بافتتاح بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، ووقف أي نوع من العلاقات والتبادلات التجارية والزيارات معها سواءً كانت

فعاليات سياسية أو ثقافية أو رياضية أو فنية مشتركة إلى حين تراجعها عن ذلك والتزامها بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

25. دعا جميع الدول إلى مواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 لعام 1980، وأهاب في هذا الصدد بجميع الدول أن تمتنع عن دعم قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة مزعومة لإسرائيل، وعن نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس الشريف.

26. أكد الاجتماع على عدم أهلية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتولي مناصب في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية؛ حيث انها دولة احتلال تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية ولا تحترمها، ويدعو الدول الأعضاء إلى عدم دعم أي ترشيح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في المحافل الدولية، خصوصاً توجهها للحصول على مقعد غير دائم بمجلس الأمن الدولي، الذي ترفض تنفيذ أيً من قراراته والتي كان آخرها القرار رقم 2334(2016).

27. أكد الاجتماع الحاجة لمواصلة تأكيد أن أوراق التفويض الإسرائيلية التي تُقدم للأمم المتحدة لا تشمل الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ 1967 بما فيها القدس الشرقية.

28. جدد الاجتماع مطالبة الدول والمؤسسات والأجهزة الدولية، بالالتزام بالقرارات الدولية بشأن القدس الشرقية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في 1967؛ كذلك دعاها الاجتماع إلى عدم المشاركة في أي اجتماع أو نشاط يخدم الأهداف الإسرائيلية المتمثلة في إحكام احتلالها وضمها للمدينة المقدسة.

29. دان الاجتماع محاولة إسرائيل تغيير بنية وهوية مدينة القدس وطابعها والتاريخي عنوة، وتغيير أسماء الطرق التي تقع تحت احتلالها، وطالب المجتمع الدولي بعدم الاستسلام للمحاولات الإسرائيلية الرامية إلى طمس جغرافية المناطق المحتلة وديمغرافيتها في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

30. جدد الاجتماع تأكيد ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 237 بشأن عودة النازحين الفلسطينيين، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم باعتبارهما قاعدتين أساسيتين لتسوية عادلة وشاملة.

31. أكد الاجتماع على أهمية دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ودورها في تخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين والمساعدة في توفير الاستقرار الإقليمي، وتقديمها خدمات حيوية لما يناهز 5.5 مليون لاجئ فلسطيني، ويرفض اي مساس بدورها او الغاء تفويضها، ودعا الاجتماع الدول الاعضاء الى تمويل صندوق الوقف الانمائي الذي يهدف الى توفير دعم مستدام لها، خصوصاً بعد قطع المساعدات الامريكية ومحاولتها الغاء حق العودة.

32. جدد الاجتماع مطالبته الدول الأعضاء الالتزام بقرارات القمم الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، وذلك عند التصويت **بشأن فلسطين** في الأمم المتحدة والمحافل الدولية. كما أعرب اعن خيبة أمله من عدم توفر الدعم الكافي لانضمام فلسطين لاتحاد البريد الدولي.

33. قرر الاجتماع تكليف الأمين العام باتخاذ ما يلزم من تدابير لتكثيف الاتصالات والتنسيق بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، وأشاد بمواقف هذه المؤسسات بتضامنها ودعمها للكفاح العادل لأبناء الشعب الفلسطيني.

****